

Distr.: General
8 August 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٢ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

العملة والترباط: دور الأمم المتحدة
في تعزيز التنمية في سياق العملة والترباط

الوفاء بوعد العملة: النهوض بالتنمية المستدامة في عالم مترابط

تقرير الأمين العام

موجز

لئن كان الفضل يعزى إلى العملة في المساهمة في النمو الاقتصادي السريع، فهي لم تف بوعدها على الصعيد العالمي بتعزيز النمو المنصف والتنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، تواجه العملة والتعددية تحدياً يتمثل في الاستياء الشعبي في عدد من البلدان خلال السنوات الماضية.

والعملة ليست ظاهرة جديدة، لكنها ظاهرة ما فتئت تؤثر في الشعوب والمجتمعات منذ أكثر من قرنين. ولإعادة تشكيل العملة كقوة إيجابية، يتعين تحليل الدروس المستفادة من الانتكاسات السابقة في العملة والتصدي للتحديات الناشئة من خلال العمل الجماعي.

ويبرز هذا التقرير الاتجاهات الراهنة في مجال العملة والترباط، بما في ذلك الاتجاهات الكبرى الثلاثة التالية، بما يشمل تأثيرها في النهوض بالتنمية المستدامة: التحولات في الإنتاج وأسواق العمل؛ وأوجه التقدم السريع في التكنولوجيا؛ وتغير المناخ. ويصف التقرير أطر السياسات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي التي تتصدى للتحديات المرتبطة بالعملة. ويتناول التقرير بالتفصيل الدور المعياري للأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى في التصدي لتلك التحديات. وقد أُعدَّ التقرير استجابةً لقرار الجمعية العامة رقم ٢١١/٧٠.

* A/72/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

250817 220817 17-13609 (A)



أولا - مقدمة

١ - لما كان المجتمع الدولي ينفذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فهو يُدرك بمدى الترابط الذي أصبح العالم يتسم به. ويشمل هذا الترابط العالمي مجالات المالية، والتجارة، والاتصالات، والتكنولوجيا، وتنقل الأشخاص، وتبادل الأفكار، مع آثار بعيدة المدى بالنسبة للاستراتيجيات والأهداف الإنمائية الوطنية.

٢ - وتؤثر العولمة في النمو العالمي والتنمية المستدامة. وبفعل حركة البضائع والخدمات ورأس المال والعمالة والتكنولوجيا، تطلق العولمة مجموعة واسعة من الفرص، إضافة إلى تحديات جديدة فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة. وتجلب العولمة مجموعة واسعة من الفرص والفوائد الجديدة. فعلى سبيل المثال، تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسريع وتيرة تكامل عمليات الإنتاج على الصعيد العالمي.

٣ - وتغذي التجارة النمو في العديد من البلدان. ويجرز عدد من البلدان النامية إنجازات كبيرة في الحد من الفقر والجوع من خلال الاستفادة من الفرص التجارية. وتحرز عدة بلدان نامية تقدما ملموسا في الحد من الفقر وقيم العديد منها ترابطا اقتصاديا أقوى فيما بينها. وقد ساعد هذا على الحفاظ على النمو الاقتصادي العالمي على مدى السنوات الماضية، ولا سيما فيما يتعلق بنسبة النمو العالمي التي تعزى إلى البلدان المتوسطة الدخل.

٤ - غير أن العولمة تُرافق أيضا بتحديات ومخاطر، تظهر من خلال الاختلالات في التوازن في توزيع فوائدها وتكاليفها. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية، لا يزال ضمان استفادة جميع البلدان وجميع الناس من العولمة يمثل تحديا. وتهدد القوى العالمية، من قبيل التجارة وتدفقات رؤوس الأموال واليد العاملة عبر الحدود، فرصا للبعض لكنها تحدث آثارا سلبية لآخرين.

٥ - وتؤثر طائفة من الأحداث في العولمة، معززة الحاجة إلى إعادة التفكير في مسارها في سياق التنمية المستدامة. وتزداد حدة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية من جراء الصدمات في مجالات الغذاء والطاقة والمال والاقتصاد، والاضطرابات الاجتماعية، وتزايد تواتر الكوارث الطبيعية وما يرتبط بها من أزمات إنسانية، وتغير المناخ، وانتشار النزاع والانتقال السياسي في مناطق مختلفة من العالم. ويؤدي وضع نظم مالية غير منظمة إلى ظهور خطر عام ضمن الأسواق المالية ينطوي على احتمال إطلاق أزمة مالية عالمية. ويجب مواصلة بذل الجهود الرامية إلى إصلاح النظم المالية الدولية وتعزيزها من أجل التصدي لهذه التحديات وإحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٦ - ويتعين أن يكون التصدي المتعدد الأطراف لهذه التحديات متسقا ومتكاملا، ويتعين الربط بين الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة ومنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وتشكل التنمية المستدامة التي تشمل الجميع دون استثناء قوة محركة فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وأداة قوية للحفاظ على السلام.

٧ - وتضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور رئيسي في تحقيق هذه الرؤية والتصدي للمجموعة الكاملة من التحديات المترابطة، بما في ذلك عن طريق توفير إطار معياري قوي على الصعيد العالمي وتقديم الدعم المحدد للأهداف في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولا بد من التعاون في مجالات رئيسية لتعزيز فعالية الجهود المتعددة الأطراف من أجل التشجيع

على إنجاز خطط التنمية المستدامة والسلام. ويمثل ضمان أن تكون العولمة قوة إيجابية لجميع البلدان والشعوب شرطا هاما لتحقيق الخطة الطموحة لعام ٢٠٣٠.

ثانيا - الاقتصاد السياسي المتغير للعولمة

ألف - التحديات العامة والناشئة

٨ - تشير العولمة إلى التكامل المتزايد للتجارة والأسواق المالية، وانتشار التطورات التكنولوجية، وتراجع المعوقات الجغرافية التي تحد من الحركات الاجتماعية والثقافية وحركات الهجرة وزيادة نشر الأفكار والتكنولوجيات. وتشكل العولمة الاقتصادية جانبا محددا من جوانب هذه الظاهرة يتعلق بتكامل إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها في اقتصاد العالم. ويتزامن توسعها مع تغيرات في المجتمعات في جميع أنحاء العالم تؤدي، جنبا إلى جنب مع العمليات السياسية على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، إلى تعزيزها والدفع بها قدما.

٩ - وعلى مدى العقود الماضية، رافق كل من ديناميات السكان المتعلقة بالعولمة وتزايد الترابط الاقتصادي النمو الاقتصادي السريع في كثير من البلدان والمناطق ويسر تحقيقه، كما ساهما في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من حوالي ٥٠ تريليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٦^(١).

١٠ - وتشكل التجارة الدولية بوجه خاص محركا قويا للنمو الاقتصادي. غير أن السنوات القليلة الماضية شهدت توقف نمو التجارة. ولئن كان معدل نمو التجارة قد بلغ مثلي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٨٥ و ٢٠٠٧، فهو بالكاد يتجاوز النمو في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠١٢^(٢).

١١ - ولضمان التمكن من استثمار العولمة لدعم النمو الاقتصادي الواسع القاعدة والشامل للجميع ودعم التنمية المستدامة، لا بد من تحليل التحديات والمواجهة والفرص المتاحة في المنظومة الحالية والاتجاهات الناشئة بغية استنباط الحلول في مجال السياسات للتصدي لتلك التحديات واستغلال تلك الفرص.

١٢ - وتؤثر في العولمة تأثيرا بالغاً ثلاثة تحولات علمية كبيرة وثابتة ذات تأثير واسع النطاق وقدرة على تشكيل المستقبل - "اتجاهات كبرى". وتشمل هذه الاتجاهات الكبرى ما يلي: تحول في الإنتاج وأسواق العمل يتطلب وظائف ومجموعات مهارات جديدة؛ وأوجه التقدم السريع في التكنولوجيا؛ وتغير المناخ.

التحول في الإنتاج وأسواق العمل

١٣ - تحفز التحولات العالمية في الإنتاج على إجراء تغييرات عميقة في أسواق العمل في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ويحسن الانفتاح التجاري حركة رأس المال قياسا إلى حركة اليد العاملة، مما يؤدي إلى إضعاف القدرة التفاوضية لليد العاملة. وفي البلدان المتقدمة، تشير الأدلة إلى حدوث تأثير سلبي للانفتاح التجاري في الأجور من عام ١٩٨٥ إلى عام ٢٠٠٥، مع تزايد الإغراب عن الصلة السلبية

(١) البنك الدولي، مجموعة بيانات الناتج المحلي الإجمالي لبلدان العالم (بدولارات الولايات المتحدة بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠).

(٢) صندوق النقد الدولي، *آفاق الاقتصاد العالمي* (نيسان/أبريل ٢٠١٦).

في صفوف العمال قليلي المهارات^(٣). ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على سبيل المثال، انخفضت نسبة وظائف الصناعة التحويلية من ٢٤ في المائة من العمالة في عام ١٩٧٠ إلى ١١,٩ في المائة في عام ٢٠١٣^(٤). وقد نجمت هذه التغييرات عن كل من الاستعانة ببلدان منخفضة الأجور للتصنيع والتطورات الحاصلة في مجال الاستعاضة عن اليد العاملة بالتشغيل الآلي والميكنة.

١٤ - وعلى الرغم من توقع استفادة القطاعات عالية التقنية من هذه التحولات، تتراوح التقديرات الحالية للخسائر من الوظائف على الصعيد العالمي نتيجة التشغيل الآلي والرقمنة من ٢ مليون إلى ما يصل إلى ٢ بليون بحلول عام ٢٠٣٠^(٥). وتبيّن الدراسات أن ما يصل إلى ١,١ بليون وظيفة أصبحت بالفعل مناسبة للتشغيل الآلي باستخدام التكنولوجيات القائمة^(٦). ولئن كان قطاع الخدمات، الذي يستأثر الآن بأكثر من ٧٠ في المائة من مجموع العمالة والقيمة المضافة في اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قادرا على استيعاب بعض الخسائر في الوظائف، كثيرا ما تكون العمالة في قطاع الخدمات هذا أقل كثافة للمهارات وفي شرائح أجور منخفضة.

١٥ - وترتبط هذه الاتجاهات في أسواق العمل بمعدلات أعلى لعدم المساواة في توزيع الدخل. ويواجه جميع البلدان تقريبا بارتفاع مستوى عدم المساواة، كما يظهر من خلال زيادة معاملات جيني، على الرغم من حدوث حالات تراجع ملحوظة في بعض البلدان النامية. وتتعزز القوى المحركة لعدم المساواة، بوجه الخصوص، على الصعيد العالمي، ويعزى ذلك، بصورة عامة، إلى التغيرات التي تحدث في الإنتاج وتؤثر في أسواق العمل وإلى العولة المالية. لا يزال مستوى عدم المساواة بين البلدان مرتفعا، على الرغم من أنه ينخفض، لا سيما نتيجة للنمو الاقتصادي السريع للصين والهند.

١٦ - ويقوض ارتفاع مستوى عدم المساواة الأطر المؤسسية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويتعين التصدي للأسباب الجذرية لعدم المساواة، بما في ذلك التحولات في الإنتاج والتغير التكنولوجي، استنادا إلى القواعد والأطر المؤسسية المتمحورة حول الإنسان واستشرافا لإفادة البلدان والمجتمعات في الأجل الطويل.

أوجه التقدم السريع في التكنولوجيا

١٧ - يرتبط التقدم السريع للتغير التكنولوجي ارتباطا وثيقا بالتحولات في الإنتاج وأسواق العمل، وهو يكتسي أهمية خاصة في سياق الطابع المتغير للعمل. وعلاوة على ذلك، لا تزال الفجوة الرقمية قائمة من حيث إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بين البلدان وضمنها. ونتيجة لذلك، قد ينطوي استحداث ابتكارات إضافية على خطر ترك البلدان والمجموعات السكانية التي تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، أو تملك قدرة محدودة على ذلك، خلف الركب.

(٣) International Labour Organization (ILO), *World of Work Report 2011: Making markets work for jobs* (Geneva, International Labour Office, 2011).

(٤) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), *OECD Science, Technology and Industry Scoreboard 2015: Innovation for growth and society* (Paris, OECD Publishing, 2015).

(٥) World Economic Forum, White Paper, in collaboration with Accenture, "Digital transformation of industries: digital enterprise" (January 2016).

(٦) McKinsey Global Institute, "A future that works: automation, employment, and productivity" (2017).

١٨ - وفي هذا العصر الجديد من التكنولوجيا السريعة التطور، يصبح تبادل المعارف والمعلومات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكات هاما بصورة متزايدة. وعلى سبيل المثال، نما سوق الحوسبة السحابية، الذي يستند إلى شبكات مشتركة على الإنترنت، بأكثر من ١٣ مثلا بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤^(٧). ويمكن أيضا أن تكون الإنجازات المحققة في مجال التكنولوجيا قد تركت آثارا على طائفة واسعة من الصناعات، تتمثل في آثار على أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. فعلى سبيل المثال، نما التسوق عن طريق الإنترنت على الصعيد العالمي من ٢٣٦ بليون دولار من المبيعات في عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ٥٢١ بليون دولار في عام ٢٠١٢، مما أدى إلى تعطيل العمل التقليدي للبيع بالتجزئة على صعيدي المحلات والتوزيع.

١٩ - ويجفز التقدم المحرز أيضا في الشبكات الاجتماعية ومنصات الاتصالات العالمية على إدخال تغييرات عميقة في المجتمعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المساهمة في التغييرات في كيفية قيام الناس بجمع المعلومات الاجتماعية والسياسية ونشرها. وتضطلع هذه الشبكات والمنصات أيضا بدور هام في تشكيل آراء المواطنين والظن في هياكل الحوكمة التقليدية.

٢٠ - وفي حال عدم دعم التحول العالمي الكبير المتمثل في أوجه التقدم السريع في التكنولوجيا بأطر السياسات، فهو سيؤدي إلى ترك البلدان والناس الذين يفتقرون إلى الهياكل خلف الركب، وسيعزز بذلك أوجه عدم المساواة على الصعيدين الوطني والعالمي.

تغير المناخ

٢١ - يتمثل اتجاه كبير آخر في تغير المناخ. وهناك مجموعة متزايدة من الأدلة التي تشير إلى العولمة باعتبارها أحد العوامل المساهمة في تغير المناخ والتدهور البيئي. وتشكل الاتجاهات المرتبطة بالعولمة، بما في ذلك أشكال معينة من النشاط الاقتصادي، والتغيرات في أنماط الحياة، والتوسع الحضري، عوامل أساسية تسبب في زيادة الطلب على الطاقة والموارد الطبيعية وما يتصل بذلك من آثار بيئية.

٢٢ - ويشكل النقل عاملا رئيسيا، حيث يستأثر بنسبة ٢٣ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة، ومن المتوقع أن تزداد الانبعاثات الناجمة عن نقل البضائع على الصعيد العالمي بمقدار أربعة أمثال بحلول عام ٢٠٥٠^(٨). ويفاقم تغير المناخ العالمي أيضا مخاطر الكوارث ويرفع مستويات الخطر نتيجة لجملة أمور من قبيل التغيرات في درجات الحرارة وأنماط تساقط الأمطار ومستويات سطح البحر، التي يمكن في بعض الحالات أن تحدث بصورة متزامنة، ويمكن أن تشكل مخاطر إضافية في حالات النزاع أو غيرها من حالات الطوارئ.

باء - الشواغل الحالية فيما يتعلق بآثار العولمة

٢٣ - في بعض البلدان، يقوض في الآونة الأخيرة الدعم المقدم إلى العولمة وتعددية الأطراف من جراء الاستياء الشعبي. ويتمثل أحد الدوافع الرئيسية للاستياء في تزايد عدم المساواة. وتبرز الدراسات عددا

(٧) Statista, Dossier on cloud computing (2017).

(٨) انظر OECD International Transport Forum, "The carbon footprint of global trade: tackling emission from international freight transport" (2015).

من الصلات بين العولمة وعدم المساواة، بما في ذلك تزايد التباين في الدخل بين العمالة ذات المهارات العالية والعمالة ذات المهارات المنخفضة، وتزايد تركيز الثروة وعولمة المال. ويتمثل دافع آخر ذو صلة في خسارة الوظائف في عدد من القطاعات الاقتصادية.

٢٤ - ولئن لم يكن هذا الاستياء جديداً، فإن آثاره السياسية تزايدت مع تشكيل الكثير من الناس في التزام بلدانهم بالعولمة ومؤسستها. وتغذي الآثار السلبية المرتبطة بالعولمة السياسات التي تسعى إلى إلغاء النظام المؤسسي والمعياري، بما في ذلك الانسحاب من الاتفاقات العالمية والإقليمية بشأن المسائل المتعلقة بالتكامل والتجارة وتغير المناخ. ويتعلق أحد القواسم المشتركة بمدى إنصاف القواعد وعدم التناظر في الفرص والتناجح. غير أن التقييمات السلبية كثيراً ما تركز على التحديات المرتبطة بالمسائل المتصلة بالعولمة، بدلا من العولمة في حد ذاتها. وتُظهر استطلاعات الرأي العام أن نحو ٨٠ في المائة من المجيبين في دراسة استقصائية أجريت في عدة بلدان متقدمة يجيبون العولمة الاقتصادية، التي تُعرّف بوصفها تعزيز الروابط في مجالي الأعمال والتجارة فيما بين البلدان^(٩).

٢٥ - بيد أن نفس الاستطلاعات تشدد أيضا على الخوف من الآثار السلبية المحتملة للعولمة الاقتصادية، حيث يعتقد ٣٦ في المائة من المجيبين أنها ستؤدي إلى انخفاض الأجور ويعتقد ٣٥ في المائة أنها ستؤدي إلى خسائر في الوظائف. وتوجد عموماً مواقف إيجابية تجاه التكامل الاقتصادي، ولكن لا يزال ثمة قلق بشأن جوانب محددة للعولمة، مثل آثارها على الأجور وأمن العمالة والمسائل الاجتماعية، بما في ذلك الهجرة.

٢٦ - وتبينت نتائج الدراسة الاستقصائية للبلدان النامية المذكورة أعلاه أيضا أن ٥٨ في المائة من السكان يعتقدون أن العولمة ستؤدي إلى إيجاد فرص عمل و ٤٩ في المائة يعتقدون أنها ستؤدي إلى زيادة الأجور^(٩). وقد تكون الآراء في البلدان النامية متأثرة بالاستياء من بطء الوتيرة المتصور لتحسن الاقتصادي والاجتماعي مقارنة بالتوقعات، ويتزايد أوجه عدم المساواة. وتبرز هذه النتائج من كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية أن العولمة الاقتصادية بوصفها نظاما للتفاعل بين الدول والأسواق تلقى التأييد بشكل عام، ولكن العمل على صعيد السياسات أمر ضروري للتصدي للتحديات المرتبطة بها.

ثالثاً - تقاسم فوائد العولمة لتحقيق التنمية المستدامة للجميع

٢٧ - يمكن أن تشكل العولمة دافعا قويا للنمو الاقتصادي، ولكن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب أن تكون العولمة مؤاتية للجميع. ونظرا لأن الفرص التي تتيحها العولمة والتحديات والمخاطر التي تطرحها تتسم بتربطها القوي، يتعين الأخذ بإطار واسع النطاق للاستفادة من تلك الفرص والتصدي لتلك التحديات والمخاطر. وتؤدي اتجاهات العولمة إلى إطلاق دعوات إلى زيادة التعاون الفعال المتعدد الأطراف لضمان ألا تهدد نتائجها سبل عيش الشعوب، أو استدامة الكوكب.

٢٨ - وتؤكد الدروس المستفادة من موجات العولمة السابقة أهمية تكيف وتعزيز المعايير والمؤسسات العالمية لمواكبة معدل التغيير ودرجة الترابط بين الأسواق العالمية. ومن أجل ضمان عدم ترك أحد خلف

(٩) Pew Research Center, "Global Attitudes" survey (2014).

الركب نتيجة للتحويلات الكبيرة والمستمرة في أنماط الإنتاج وأسواق العمل، يتعين أن تُوجَّه المؤسسات العالمية نحو التصدي للتحديات المرتبطة بتلك التغييرات.

٢٩ - وتبرز الدروس المستفادة من موجات سابقة من العولمة أيضا أن السياسات الفردية لا يمكن أن تتصدى بفعالية للتحديات التي يشكلها الطابع المترابط للاقتصاد العالمي. وقد أدت السياسات الاقتصادية الحمائية التي أخذ بها بعض البلدان في أواخر العشرينات من القرن الماضي إلى التعجيل على نحو حاسم بزوال تلك الموجة من العولمة، مما أعاق التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في نفس البلدان التي ظهرت فيها تلك السياسات. والتحديات الاقتصادية العالمية معقدة بطبيعتها وهي تتطلب حلولاً عالمية تعكس الترابط بين الدول والجهات من غير الدول في الاقتصاد العالمي. والتعاون ضروري لتعزيز فعالية تعددية الأطراف من أجل تحسين إدارة العولمة وضبط تكاليفها ومخاطرها والتقليل إلى أدنى حد منها.

٣٠ - ويبدل المجتمع الدولي جهوداً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إضافة إلى الاتفاقات العالمية الأخرى، باعتبارها خريطة طريق لتعزيز التنمية المستدامة. ويمثل الزخم العالمي فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ مجالا جديدا للتعاون الدولي، يتجاوز إلى حد بعيد الجهود التي جرى الاضطلاع بها خلال موجات العولمة السابقة. ويمكن أن يساعد التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها على ضمان التصدي لأوجه القصور المعيارية والمؤسسية بصورة أشمل مما كان عليه الحال خلال موجات العولمة السابقة وتوزيع فوائد العولمة بصورة أكثر توازنا، بحيث لا يترك أحد خلف الركب.

ألف - دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٣١ - تتسم أكبر التحديات التي تهدد رفاه الناس وسلامة الكوكب بأنها عالمية في طبيعتها، وهي تتطلب بالتالي حلولاً عالمية مدججة ضمن إطار من المؤسسات العالمية الفعالة. ويمكن أن تؤدي الاتفاقات العالمية دورا رئيسيا في تعزيز فوائد العولمة، وتتسم الأطر المؤسسية والمعيارية العالمية بأنها ضرورية لضمان أن تعود العولمة بالفائدة على جميع البلدان وألا تترك أي أحد خلف الركب.

٣٢ - وتضطلع الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية بدور في وضع المعايير لضمان أن تكون العولمة مؤاتية للجميع. وعلى وجه الخصوص، تضطلع الأمم المتحدة بدور عالمي في وضع المعايير منصوص عليه في اتفاقاتها الإطارية. ونظرا للطابع الفردي الذي يسم تحديات العولمة وسياقها بالنسبة لكل بلد من البلدان، تضطلع منظومة الأمم المتحدة أيضا بدور قوي في دعم الدول على استنباط نهج محددة للاستفادة من العولمة والتصدي للتحديات الإنمائية.

٣٣ - وتمثل خطة عام ٢٠٣٠ مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية واتفاق باريس بشأن تغير المناخ خطة عمل معيارية للتصدي للعديد من التحديات المرتبطة بالعولمة. ويجري التصدي لطائفة واسعة من تحديات العولمة بصورة معيارية من خلال أهداف التنمية المستدامة والأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

٣٤ - ويمثل هدف ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، الوارد في خطة عام ٢٠٣٠، إحدى الركائز الرئيسية للاستجابة العالمية الرامية إلى التصدي للتحديات المرتبطة بالعولمة. ولن تعتبر الأهداف

الطموحة لخطة عام ٢٠٣٠ محققة إلا إذا حقق أهدافها وغاياتها أبعدُ الفئات عن الركب. وهذا الالتزام عالمي وهو يمتد ليشمل جميع البلدان. ويجب على البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء أن تنفذ خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذًا شاملاً وأن تقدم الدعم إلى البلدان والشعوب المحتاجة بغية تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٥ - ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في ضمان أن تؤدي خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة إلى توزيع فوائد العولمة على الجميع. وتتناول خطة عام ٢٠٣٠ طائفة واسعة من المسائل التي تتسم بأهميتها الأساسية للوصول إلى مستقبل أكثر إنصافاً واستدامة، لا سيما في الهدف ١ المتعلق بالقضاء على الفقر، والهدف ٨ المتعلق بتوفير العمل اللائق، والهدف ٩ المتعلق بالتصنيع والابتكار والبنية التحتية، والهدف ١٠ المتعلق بالحد من عدم المساواة، والهدف ١٢ المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، والهدف ١٣ المتعلق بإجراءات التصدي لتغير المناخ، على سبيل المثال.

٣٦ - واعترافاً بالتحديات الإنمائية المحددة لمجموعات البلدان في عالم تسوده العولمة، تضطلع الأمم المتحدة أيضاً بدور هام في وضع المعايير من خلال عدة اتفاقات، بما في ذلك برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في إسطنبول في أيار/مايو ٢٠١١؛ وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في آييا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٣٧ - وينبغي الاعتراف أيضاً بالدور الهام الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى في تعزيز السلام والأمن على الصعيد العالمي. ويمكن للبلدان أن تستفيد من النظام العالمي المشترك في عالم يتسم بالسلام والاستقرار. وتقوّض الحرب والنزاعات المسلحة قدرة الدول على الاستفادة من التعاون المتبادل فيما يتعلق بجميع أبعاد التنمية، بما في ذلك في المجال الاقتصادي. وبشكل النهوض بالسلام والأمن من ثم شرطاً مسبقاً لنظام عالمي مستقر بوسعه أن يهيئ بيئة مؤاتية لرفاه الناس وسلامة الكوكب.

باء - تعزيز النظام العالمي

٣٨ - من أجل إكمال الجهود الإنمائية الوطنية، هناك ضرورة لتعزيز تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وإدارتها واتساقها، بما في ذلك من خلال الاستمرار في تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة، على نحو ما أبرز في الفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٧ المتعلق بدور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. وكما تتمكن البلدان من الاستفادة من العولمة، فهي تحتاج إلى أن تدعمها برامج وتدابير وسياسات عالمية وإقليمية ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة للبلدان كافة. وهي بحاجة إلى أن تدعمها بيئة اقتصادية مؤاتية، بما في ذلك نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضاً، وإدارة معززة لشؤون الاقتصاد على الصعيد العالمي، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور (انظر قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١، الفقرة ٥). وفي المجال المؤسسي، هناك الحاجة الماسة إلى التكيف مع عالم تسوده العولمة ويتسم بتزايد التكامل

والترابط من أجل تجنب أي حالات تضارب بين الاتجاهات الاقتصادية والأطر المؤسسية. وفي عالم ما بعد الحرب، دعمت الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز تعددية الأطراف والتعاون على الصعيد العالمي. ففي عام ١٩٧١، بعد التخلي عن قاعدة الذهب، التي توقف العمل بها في عام ١٩٧١، ركزت مؤسسات بريتون وودز على تعزيز التكامل العالمي من خلال سياسات تحرير التجارة والأسواق. واستجابة للتجارب القطرية المتنوعة، تكيّف المؤسسات العالمية الممارسات والنهج لتعكس السياقات والمنظورات الوطنية.

٣٩ - وتضطلع الأمم المتحدة بدور هام في السعي إلى تكييف الأطر المعيارية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويعزز التحول إلى خطة تنمية مستدامة عالمية شاملة - خطة عام ٢٠٣٠ - أيضا الإطار المعياري الذي يؤيد شكلا أكثر إيجابية من العولمة. غير أنه لا تزال هناك تحديات في جميع مجالات التنمية المستدامة. وتؤدي اتجاهات حديثة في مجال صنع السياسات في بعض السياقات الوطنية إلى التشكيك بالالتزامات السائدة بالنظام المتعدد الأطراف الحالي.

٤٠ - وفي خطة عمل أديس أبابا، أكد المجتمع الدولي مجددا أنه يتعين دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، بوسائل منها إنشاء نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضا، وتعزيز تدبير شؤون الاقتصاد وتحسينه على الصعيد العالمي. وتعهدت الدول الأعضاء باتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين وتعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية والتوصل إلى بنية دولية أقوى وأكثر اتساقا وشمولا وتمثيلا للتنمية المستدامة، مع احترام ولايات كل منظمة.

٤١ - وأكدت الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدتها العالم في عام ٢٠٠٨ الحاجة إلى تنظيم سليم للأسواق المالية لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، فضلا عن ضرورة وجود شبكة أمان مالية عالمية. وأبرزت خطة عمل أديس أبابا الحاجة إلى بناء القدرة على التحمل والحد من الضعف إزاء الاضطرابات المالية الدولية والحد من الآثار الجانبية للأزمات المالية العالمية، بما في ذلك الآثار على البلدان النامية. وبما أن الثغرات التنظيمية والخوافز غير المتناغمة لا تزال تشكل مخاطر على الاستقرار المالي، تعهدت البلدان في خطة عمل أديس أبابا أيضا بالسعي إلى إدخال المزيد من الإصلاحات على النظام المالي والنقدي الدولي.

٤٢ - وبُذلت أيضا جهود لتغيير كل من التمثيل القطري في المؤسسات المالية الدولية وتشكيلها وإدارتها. وفي خطة عام ٢٠٣٠، اتفق المجتمع الدولي على مواصلة السعي إلى تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية. وفي الغاية ١٠-٦ من خطة عام ٢٠٣٠، تعهد المجتمع الدولي بضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وتوسيع نطاق مشاركتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصادقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات.

٤٣ - وتعزيزا للإطار المؤسسي للعولمة على الصعيد العالمي، يتعين أن تكون النهج المعتمدة براغماتية في طبيعتها. ويلزم أن توجّه المؤسسات نحو دعم البلدان لتمكينها من الاستفادة من العولمة في الأجل الطويل. وينبغي أن تعطى الأولوية لهذا النهج بدلا من التركيز على المبادرات القصيرة الأجل، التي لا تزال هامة في التصدي للأزمات الاقتصادية الناشئة لكنها لا تستطيع دعم الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تحقيق النمو المنصف والمستدام في الأجل الطويل. وينبغي بالتالي أن تضطلع المبادرات القصيرة الأجل بدور تكميلي للنهج الطويلة الأجل والخاصة ببلدان بعينها إزاء التنمية في عالم تسوده العولمة.

٤٤ - وبدأت مجموعات البلدان، بما فيها مجموعة العشرين، بتأييد الأهداف الطويلة الأجل الواردة في خطة عام ٢٠٣٠. وتعهدت مجموعة العشرين في اجتماعها المعقود في الصين في عام ٢٠١٦ بالمساهمة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، معترفة بتوافق الآراء العالمي التاريخي الذي جرى التوصل إليه باعتمادها.

٤٥ - وأكدت مجموعة العشرين في خطة عملها المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التزامها بمواصلة مواءمة عملها مع خطة عام ٢٠٣٠ لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب في إطار الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وبناء مستقبل شامل للجميع ومستدام لصالح الجميع. ومحدّد في خطة العمل ١٥ مجالا من المجالات ذات الأولوية فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتدرج فيها إشارات محددة إلى أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة والأهداف التي أُبرزت في الاتفاقات الحكومية الدولية، بما فيها خطة عمل أديس أبابا.

٤٦ - وفي مجال التجارة، ينبغي أيضا للمؤسسات الدولية أن تضاعف جهودها لمعالجة القيود التجارية لدعم النمو المنصف. وخلال موجات العولمة السابقة، كثيرا ما كانت القيود التجارية توضع نتيجة لتراجع العولمة، وليس لأسبابها الجذرية، وقد أدت تلك القيود دورا هاما في تسريع وتيرة تراجع العولمة.

٤٧ - وفي الوقت الراهن، يأخذ العدد الإجمالي للتدابير المقيدة للتجارة في الازدياد^(١٠). وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اعتمد ١٨٢ تدبيرا من التدابير المقيدة للتجارة. وإجمالا، لاحظت منظمة التجارة العالمية أنه لم يبلغ إلا ٧٤٠ قيداً من أصل القيود المسجلة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ البالغ عددها ٩٧٨ قيداً. وتبرز هذه الاتجاهات ضرورة التصدي بشكل شامل للقيود التجارية بهدف الحد منها، مع مراعاة السياقات الوطنية. ولتنمية شراكة عالمية بهدف جعل العولمة مؤاتية للجميع، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات العالمية الأخرى ذات الصلة أن تعزز تواصلها مع المجموعات الحكومية الدولية ذات الصلة التي تقدم توصيات في مجال السياسات أو تتخذ قرارات تتعلق بالسياسات لها آثار على الصعيد العالمي.

جيم - أطر السياسات الرامية إلى ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب

٤٨ - يتعين أن توفر أطر السياسات حولا خاصة بسياسات محددة من أجل مواكبة تحديات العولمة، التي أصبحت معقدة بصورة متزايدة. وتتناول أطر السياسات العالمية جميع المجالات الرئيسية المتصلة بالعولمة، بما في ذلك التجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا، والعمالة، والتعاون الضريبي الدولي، والهجرة، والتعاون الإقليمي والإقليمي، وتغير المناخ.

التجارة

٤٩ - هناك مجموعة كبيرة من الأدلة الداعمة للدور الذي أدته التجارة في الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي على مدى العقود الماضية. غير أن الفوائد المتأتية من التجارة ليست موزعة بصورة متكافئة. وترتبط زيادة التجارة المفتوحة باتساع فجوة عدم المساواة في توزيع الدخل في العديد من البلدان، إلى جانب الخسائر في الوظائف وتراجع الأجور بالنسبة لفئات معينة من العمال، على الرغم من أن هذه التطورات تعكس أيضا عوامل مثل التقدم التكنولوجي. وتعزز هذه الشواغل جاذبية النزعة الحمائية

وسياسات التوقع على النفس في العديد من البلدان. ويبرز هذا الوضع أهمية النظم المؤسسية والمعارية التي تشجع على زيادة المساواة في توزيع الفوائد.

٥٠ - وفي خطة عمل أديس أبابا، اعترف قادة العالم بالتجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية. وأهابوا أيضاً بأعضاء منظمة التجارة العالمية مضاعفة الجهود للإسراع باختتام المفاوضات بشأن خطة الدوحة الإنمائية، وأكدوا مجدداً أن الشواغل الإنمائية تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة الدوحة الإنمائية، بسبل من قبيل تعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق ووضع قواعد متوازنة ووضع برامج محددة الأهداف ومستدامة التمويل لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات. وفي خطة العمل، التزمت البلدان بمكافحة النزعة الحمائية بجميع أشكالها.

٥١ - وتتناول خطة عام ٢٠٣٠ التجارة، ولا سيما في الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتنشيط الشراكة من أجل التنمية المستدامة. وتعترف كلتا الخطتين بضرورة إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار نظام منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة. وتتضمن كلتا الخطتين تعهدات بتحقيق زيادة كبيرة في صادرات البلدان النامية، بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠. وتشجع كلتاها على التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق على نحو دائم بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافة وبسيطة، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق.

٥٢ - ويمكن أن تكون خطة عام ٢٠٣٠ أيضاً بمثابة دليل في تحديد أولويات السياسات وتعزيز التكامل التجاري، لا سيما من خلال الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتوفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي. وتهدف الغاية ٨-٢ من خطة عام ٢٠٣٠ إلى تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار.

٥٣ - ويصبح تيسير التجارة مسألة متزايدة الأهمية من حيث ضمان إشراك البلدان النامية في التجارة الدولية. ويتجلى ذلك في أحكام منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية التي يمكن أن تساعد على زيادة الفرص التجارية للبلدان النامية. وتضطلع المنظمات الدولية بدور بالغ الأهمية في هذا المجال دعماً لمشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية على قدم المساواة.

٥٤ - ووضع عدد من الأطر موضع التطبيق من أجل تحقيق هذا الهدف. ويركز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشكل خاص على تيسير التجارة، بما في ذلك عن طريق تشجيع البحوث فيما يتعلق بتحسين تقنيات التسويق والتدابير غير التعريفية، وتنظيم المعارض التجارية والتدريب في مجال الموانئ وتبسيط الشكليات المتعلقة بالإجراءات الجمركية والسفر التجاري. ويدعم مركز التجارة الدولية، وهو مبادرة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد، الشركاء في وضع النهج الرامية إلى تعزيز التجارة المستدامة والشاملة للجميع.

٥٥ - ولتهيئة فرص متكافئة للبلدان ذات الإمكانيات المالية المحدودة، تتضمن خطة ٢٠٣٠ تعهداً، في الغاية ٨-أ، بزيادة الدعم المقدم إلى البلدان النامية في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة

إلى أقل البلدان نمواً. وتساعد مبادرة المعونة لصالح التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، على الاستفادة من نظام التبادل التجاري العالمي وتسعى إلى تعبئة الموارد من أجل التصدي للقيود المتصلة بالتجارة التي حدّتها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وتوفر منظمة التجارة العالمية أيضاً مرافق مخصصة الغرض، من قبيل مرفق تطوير المعايير والتجارة والاتفاق المتعلق بتيسير التجارة، تقدم المساعدة المالية والتقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات من أجل دعم البلدان النامية الأعضاء. وتوفر هيئة تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية هيكلًا مؤسسيًا هامًا لتفادي المنازعات التجارية وإتاحة إطار من القواعد.

٥٦ - وهناك أيضاً حاجة إلى النظر بطريقة شاملة إلى التجارة في سياق العولمة، بالنظر إلى آثارها واسعة النطاق على أسواق العمل. ويلزم اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي من أجل تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء في معالجة آثار التجارة على المجتمعات. ويشمل هذا أيضاً النظر في آثار التجارة في السياقين البيئي والاجتماعي، من قبيل آثارها في مجالي حماية البيئة والصحة العامة. ولهذا الغرض، تتضمن خطة عمل أديس أبابا أحكاماً محددة لمعالجة تلك المجالات. وتتضمن الفقرة ٨٦ من خطة عمل أديس أبابا تأكيداً جديداً على أن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لا يمنع الدول الأعضاء من اتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة وينبغي له ألا يمنعها. وفي الفقرة ٩٢، يجري التأكيد على أهمية تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع لأنواع المحمية والاتجار بها، والاتجار بالنفائات الخطرة، والاتجار بالمعادن.

التكنولوجيا

٥٧ - تُلاحظ أيضاً حواجز تعترض سبيل التنمية المستدامة فيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيات، لا سيما في سياق البلدان النامية. ومن أجل التغلب على الاختلالات في التوازن فيما يتعلق بالتغير التكنولوجي السريع، وهو أحد الاتجاهات الكبرى الثلاثة المذكورة أعلاه، كُلفت خطة عام ٢٠٣٠ الأمم المتحدة بالاضطلاع بدور نشط في تعزيز عمليات التبادل العلمي والتكنولوجي.

٥٨ - وأنشئت آلية تيسير التكنولوجيا استجابة للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه". وتستند الآلية إلى ثلاث ركائز: فريق عمل مشترك بين وكالات الأمم المتحدة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، يضم ممثلين من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية؛ ومنتدى تعاوني متعدد أصحاب المصلحة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، يعقد مرة كل سنة لمناقشة التعاون في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار في إطار مجالات مواضيعية من أجل تنفيذ الأهداف؛ ومنصة إلكترونية للمعلومات عن المبادرات والآليات والبرامج القائمة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٥٩ - وتؤدي منظومة الأمم المتحدة دوراً هاماً في تشجيع تطوير التكنولوجيا والابتكار. وتهدف المبادرات والأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى التعاون مع البلدان في وضع نظمها الوطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والارتقاء بمستواها. وتسعى اليونسكو، من خلال مراعاة السياقات الخاصة بكل بلد وإنشاء نقاط اتصال بين العلوم والسياسات والمجتمع، إلى تعزيز وضع السياسات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي تعود بالفائدة

على جميع أفراد المجتمع. وتدعم اليونسكو أيضا إنشاء وإدارة حاضنات الأعمال في مجال التكنولوجيا، بهدف النهوض بالابتكار التكنولوجي في جميع أنحاء العالم.

٦٠ - ويسعى الاتحاد الدولي للاتصالات إلى النهوض بالتنمية من خلال الابتكار في عدد من المجالات، بما في ذلك إمكانية الوصول، وأمن الفضاء الإلكتروني، ومباشرة الأعمال الحرة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساواة بين الجنسين. ولسد الفجوة الرقمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، يعمل الاتحاد الدولي للاتصالات مع الشركاء لتعبئة الموارد وإقامة الشراكات. وتشمل المبادرات مبادرة نموذج التنمية المستدامة الذكية، التي تهدف إلى ربط تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية الريفية، المستخدمة في الاتصالات العامة والأعمال التجارية والتعليم، والصحة، والأعمال المصرفية، بجهود الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الكوارث.

الاستثمار

٦١ - تمثل تدفقات الاستثمار العالمية أحد الجوانب الرئيسية للعملة. وقد ازدادت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوافدة العالمية من ما يزيد قليلا على ١٣ مليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ١٠٧ بليون دولار في عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى الاستثمار المباشر، تشمل تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود أيضا الاستثمارات في الحوافز المالية والاستثمارات الأخرى، التي تتألف أساسا من القروض المصرفية التجارية عبر الحدود. ولا تزال تدفقات رؤوس الأموال الدولية، ولا سيما تدفقات الحوافز المالية والقروض المصرفية عبر الحدود، عرضة لفترات من التقلب الشديد، تتسبب فيها المخاطر النظامية العالمية في كثير من الأحيان. وبوجه عام، شهدت البلدان النامية تدفقات خارجة صافية لرؤوس الأموال في السنوات الثلاث الماضية.

٦٢ - وفي خطة عمل أديس أبابا، أكد قادة العالم أنه يتعين على النظام المالي أن يستحدث آليات لتلبية احتياجات التمويل الطويل الأجل والتحفيز على زيادة الاستثمار في التنمية المستدامة. وعلى النحو المشار إليه في خطة عمل أديس أبابا، يستطيع الاستثمار المباشر الأجنبي والاستثمارات الأخرى تقديم مساهمة كبيرة في التنمية المستدامة، لا سيما عندما تكون المشاريع متسقة مع استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية. إلا أن تقلب تدفقات رؤوس الأموال، ولا سيما التدفقات القصيرة الأجل، يمكن أن يزيد من التقلبات على صعيد الاقتصاد الكلي واحتمال حدوث أزمات مالية وأزمات ديون. ويُشدد بالتالي على أهمية نوعية تدفقات رؤوس الأموال في خطة عمل أديس أبابا. وبالنظر إلى أهمية تلك النوعية للاقتصاد العالمي، هناك دور قوي تؤديه المؤسسات العالمية في توفير المعايير والقواعد فيما يتعلق بتدفقات رؤوس الأموال والاستثمار على الصعيد العالمي.

٦٣ - وهناك أيضا اهتمام متزايد بالدور الذي يمكن أن يؤديه المستثمرون ذوو الالتزامات الطويلة الأجل، من قبيل صناديق المعاشات التقاعدية، وشركات التأمين على الحياة، وصناديق الثروات السيادية، في تمويل التنمية المستدامة الطويلة الأجل وأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، تستثمر كيانات كثيرة حتى الآن وهي تضع الأجل القصير نصب أعينها. ويعكس التقلب الشديد لتدفقات الحوافز المالية في العديد من الجوانب موقفا متحيزا إلى الاستثمار القصير الأجل لدى المستثمرين المؤسسيين.

٦٤ - ومن الجوانب الهامة للنظام العالمي للاستثمار التحول نحو سلاسل القيمة العالمية. وتشمل سلاسل القيمة العديد من الجهات، بدءا من المؤسسات بالغة الصغر إلى الشركات متعددة الجنسيات.

٦٥ - ويوضع العديد من أطر السياسات داخل منظومة الأمم المتحدة للتصدي لتحديات الإنتاج وسلاسل القيمة. وتستند منظمة العمل الدولية إلى استراتيجيات تنمية القطاع الخاص التي تسعى إلى تعزيز المؤسسات، والعلاقات التجارية والخدمات، وهياكل الأسواق وبيئة الأعمال لتمكينها من توجيه المزيد من الفوائد نحو الفقراء وإيجاد فرص عمل أكثر وأفضل.

٦٦ - وفي مجال ترويج الاستثمار والتكنولوجيا، أنشأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) شبكة مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا، التي تساعد الشركات في مختلف مراحل سلسلة القيمة على وضع مقترحات للاستثمار بشأن تحسين سلاسل القيمة. وتقدم اليونيدو أيضا توصيات إلى صانعي السياسات فيما يتعلق بتأثيرات السياسات في الاستدامة والفقير.

٦٧ - ويمكن أن تعزز الأطر المؤسسية الإمكانيات الإيجابية للاستثمارات من القطاع الخاص باعتبارها محركا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويتعين أن تستند المشاركة الفعالة للقطاع الخاص إلى شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المجتمع المدني ونقابات العمال. وتمثل خطة عام ٢٠٣٠ فرصة للقطاع الخاص للتفكير في نهجه إزاء التوليد المستدام للقيمة ولمواءمة مصالح الأعمال التجارية مع أولويات المجتمعات التي تعمل فيها.

٦٨ - ويشكل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة التطبيق الفعلي للأطر المعيارية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويدعم الاتفاق العالمي، الذي وقعته أكثر من ١٢ ٠٠٠ جهة في ١٧٠ بلدا، الأعمال التجارية والبلدان من خلال عدة مبادرات لضمان ألا تترك عوامة الاستثمارات أي أحد خلف الركب.

العمالة

٦٩ - تمثل العمالة أحد المجالات الرئيسية في النقاش حول العوامة، نظرا لأنها تتصل مباشرة بالاتجاهات الناشئة في النظام العالمي، بما في ذلك الاتجاهان الكبريان المتمثلان في تغيير أنماط الإنتاج والتطورات السريعة في التكنولوجيا.

٧٠ - وقد شهدت أسواق العمل تحولا كبيرا على مدى العقود الماضية. وشمل هذا التحول ارتفاع معدلات البطالة في جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع أن يرتفع المعدل العالمي للبطالة إلى ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٧، بحيث يبلغ مجموع عدد العاطلين عن العمل ٢٠١,١ مليون شخص. وتشير أنماط البطالة الإقليمية إلى تزايد البطالة في البلدان النامية حتى عام ٢٠١٨، مع زيادات متزامنة في عدد الناس الموجودين في حالات العمالة الهشة. ومن المتوقع أن تخف حدة البطالة قليلا في البلدان المتقدمة، غير أن الاتجاهات الطويلة الأجل تشير إلى انخفاض عام في العمالة، ولا سيما في قطاع الصناعات التحويلية^(١١). ويركز تقرير الأمين العام عن تنمية الموارد البشرية في القرن الحادي والعشرين (A/72/292) على مستقبل العمل، حيث يقدم أفكارا إضافية بشأن دور الاتجاهات الراهنة فيما يتعلق بأسواق العمل والمجتمعات.

٧١ - وتمثل العمالة أحد المجالات الأساسية ذات الأولوية بالنسبة للبلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. وتتناول عدة مبادرات المسائل المتعلقة بالعمل والعوامة. ففي عام ٢٠١٦، أطلقت منظمة

العمل الدولية والبنك الدولي الشراكة العالمية من أجل الحماية الاجتماعية الشاملة، وهي مبادرة مشتركة مبنية على توافق الآراء الناشئ بشأن الحاجة إلى النظر إلى الحماية الاجتماعية الشاملة باعتبارها أولوية رئيسية للتنمية المستدامة. وتهدف المبادرة إلى مساعدة البلدان في الوصول إلى الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا فيها لضمان عدم افتقار أي شخص إلى إمكانية الحصول على الدعم اللازم.

٧٢ - ويمثل إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة مبادرة معيارية أخرى تركز على العمل اللائق؛ وقد لاقى الإعلان اهتماما متزايدا في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية التي بدأت في عام ٢٠٠٨. وأدمج برنامج توفير العمل اللائق إدماجا تاما أيضا في خطة عام ٢٠٣٠، في إطار الهدف ٨.

٧٣ - وستمثل قدرة المؤسسات على جميع المستويات على دعم العمليات الانتقالية لأسواق العمل جانبا حاسما لمستقبل العولمة. ولضمان تقاسم الفوائد بصورة متبادلة، يتعين دعم الأشخاص الذين يواجهون صعوبات نتيجة لتغير ظروف العمل. ويتعين أن يركز دعم السياسات تحديدا على الفئات المحرومة في مجالات العمالة المهتدة بسبب الاتجاهات الكبرى الثلاثة.

التعاون الدولي في المسائل الضريبية

٧٤ - يؤدي فرض الضرائب دورا حاسما باعتباره أداة لإعادة التوزيع فيما يتعلق بتقاسم فوائد العولمة. وعلى الصعيد العالمي، يشكل تجنب الضرائب والتهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة الأخرى تحديا لرؤية عولمة تتسم بقدر أكبر من الإنصاف وشمول الجميع، وهي ممارسات تقوض تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية المستدامة.

٧٥ - وتوفر لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وهي هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إطارا للحوار بغرض تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية وتشجيعه فيما بين الهيئات الضريبية الوطنية وتقييم الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها المسائل الجديدة الناشئة على هذا التعاون.

٧٦ - وتشمل المبادرات المحددة دليل الأمم المتحدة للتفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، الذي يوفر توجيهات عملية للمتفاوضين بشأن المعاهدات الضريبية في البلدان النامية، مع التركيز بصفة خاصة على مراحل تنمية قدرات البلدان النامية وسياقها. ويمثل دليل الأمم المتحدة العملي لأسعار التحويلات للبلدان النامية استجابة للحاجة إلى توجيهات أوضح بشأن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالسياسات لتطبيق أساليب تحليل أسعار التحويلات على بعض المعاملات التي تجريها المؤسسات المتعددة الجنسيات. وهناك مجالات إضافية يمكن فيها تعزيز العمل الأولي والارتقاء به، كما هو الحال في تبادل المعلومات المالية ومدونة قواعد السلوك التي وضعتها لجنة الخبراء.

٧٧ - ويمكن أن تؤدي هذه المبادرات دورا حاسما في ضمان التقاسم العادل والمنصف لفوائد العولمة. وينبغي بالتالي تعزيز الجهود من أجل دعم البلدان بصورة شاملة فيما يتعلق بهذه المسائل، وذلك تمشيا مع السياقات والأولويات الوطنية. وفي هذا الصدد، يمثل قيام صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي بإنشاء المنهاج المشترك بين الوكالات للتعاون في مجال الضرائب تطورا جديرا بالترحيب يكثف التعاون في المسائل الضريبية ويزيد الدعم المقدم إلى البلدان النامية من أجل بناء القدرات في المسائل الضريبية.

٧٨ - وكما ورد في مذكرة الأمين العام المعنونة "تمويل التنمية: التقدم والآفاق" (E/FFDF/2017/2)، تبيّن أن رصد التدفقات المالية غير المشروعة صعب لأسباب تعود جزئياً إلى عدم وجود اتفاق حكومي دولي بشأن الإطار المفاهيمي الذي يعرفها. وبالنظر إلى تعدد الدوافع وراء التدفقات المالية غير المشروعة، حددت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية بعض العناصر الرئيسية لتلك التدفقات، وهي توصي بتحليل وتقدير كل عنصر من العناصر وكل قناة من القنوات على حدة، مما يتيح المزيد من العمل المنهجي والمقترحات فيما يتعلق بأدوات وخيارات السياسة العامة ذات الصلة.

٧٩ - وكتدبير مضاد، اعتمدت الدول الأعضاء اتفاقيات، بما فيها الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تعاقب على الأوجه المختلفة للتدفقات المالية غير المشروعة.

٨٠ - وأنشئت أيضاً هيئة حكومية دولية لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وتحدّد فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المعايير وتشجع على التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية من أجل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وما يتصل بذلك من تهديدات لسلامة النظام المالي الدولي.

الهجرة

٨١ - تؤدي الهجرة دوراً هاماً في المناقشات المتعلقة بالنظام الدولي وتؤثر في مواقف الناس وتصوراتهم بشأن العولمة. وهي تشكل أيضاً أحد الجوانب الهامة للتنمية المستدامة. ويمكن أن يكون لسياسات الهجرة التي تعتمد عليها بلدان المقصد والمركز القانوني للمهاجرين تأثيرات هامة على المجتمعات. وعادة ما يكون لدى المهاجرين من ذوي الوضع النظامي فرصاً أكثر للانتقال إلى مراتب أعلى في سوق العمل وإمكانية أفضل للوصول إلى المعلومات عن حقوق الإنسان والعمال قياساً إلى المهاجرين الذين لا يتمتعون بهذا المركز النظامي. ويتعين فتح المزيد من سبل الهجرة النظامية إذا ما أريد للمهاجرين أن يصبحوا أعضاء فعالين في المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها وإذا ما أريد لهم تحقيق كامل إمكاناتهم.

٨٢ - وقد بلغ عدد المهاجرين الدوليين - أي الأشخاص الذين يعيشون في بلد غير البلد الذي ولدوا فيه - ٢٤٤ مليون شخص في عام ٢٠١٥ في جميع أنحاء العالم، أي بزيادة قدرها ٧١ مليون شخص، أو ٤١ في المائة، مقارنةً بعام ٢٠٠٠. ويعيش ما يقرب من ثلثي جميع المهاجرين الدوليين في أوروبا (٧٦ مليوناً) أو آسيا (٧٥ مليوناً). وتستضيف أمريكا الشمالية ثالث أكبر عدد من أعداد المهاجرين الدوليين (٥٤ مليوناً)، تليها أفريقيا (٢١ مليوناً)، ثم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٩ ملايين)، ثم أوقيانوسيا (٨ ملايين)^(١٢).

٨٣ - ويساهم المهاجرون من خلال إرسال التحويلات المالية إلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية في البلدان الأصلية إسهاماً كبيراً في الحد من الفقر، وتحسين ظروف السكن، وتحسين صحة وتعليم أفراد أسرهم في بلدانهم الأصلية. وفي عام ٢٠١٦، بلغت التحويلات المالية إلى البلدان النامية ما يقدر بنحو ٤٢٩ بليون دولار^(١٣). وهناك مجال كبير لاستغلال تحويلات المهاجرين واستثمارات المغتربين، التي

(١٢) Department of Economic and Social Affairs, Population Division, "Trends in international migration, 2015", *Population Facts*, No. 2015/4 (December 2015).

(١٣) World Bank, *Migration and Development Brief*, No. 27, "Migration and remittances: recent developments and outlook" (April 2017).

تشكل تدفقات مالية خاصة، لصالح التنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك، يتعين على البلدان أن تهيئ الظروف المؤاتية لإجراء تحويلات أرخص وأسرع وأكثر أمناً في بلدان المصدر والبلدان المتلقية على حد سواء، بسبل منها تعزيز ظروف تنافسية وشفافة في الأسواق. وتحقيقاً لتلك الغاية، تعهدت البلدان في خطة عمل أديس أبابا بالعمل على خفض متوسط تكلفة معاملات تحويلات المهاجرين بحلول عام ٢٠٣٠ إلى أقل من ٣ في المائة من المبلغ المحول.

٨٤ - وفي إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (القرار ١/٧١)، قررت الجمعية العامة وضع اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية. وقررت أيضاً أن تعقد، في عام ٢٠١٨، مؤتمراً حكومياً دولياً بشأن الهجرة الدولية، بغية اعتماد الاتفاق العالمي. وبمثل الاتفاق فرصة كبيرة لتحسين الحوكمة المتعلقة بالهجرة، والتصدي للتحديات المرتبطة بالهجرة الحالية، وتعزيز إسهام المهاجرين والهجرة في التنمية المستدامة. وسوف يحدد الاتفاق المبادئ والالتزامات والتفاهات بين البلدان فيما يتعلق بجميع أبعاد الهجرة الدولية.

٨٥ - ولإيجاد إطار سياسي للمهاجرين يمكنهم من الاستفادة من الفرص التي يتيحها عالم يتسم بالعمولة، يتعين أن تعترف السياسات بالمساهمة الإيجابية التي يستطيع المهاجرون تقديمها في الاقتصادات والمجتمعات وأن تشجع على استيعاب الجميع لضمان أن يتمكن المهاجرون من تحقيق إمكاناتهم داخل المجتمعات التي تستضيفهم.

التعاون الإقليمي

٨٦ - يلزم التعاون الإقليمي من أجل وضع أطر السياسات الإقليمية والوطنية المتعلقة بالدعم بحيث تتمكن البلدان من الاستفادة من العمولة. وتضطلع اللجان الإقليمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور قوي في تعزيز الأطر المعيارية والمؤسسية، بالتعاون مع غيرها من المنظمات الإقليمية، كل منها في منطقتها.

٨٧ - ويمكن أن يسهم تعزيز عمليات تبادل الدروس المستفادة فيما بين اللجان الإقليمية في تحسين إدراك التحديات الإنمائية الإقليمية للتصدي للاختلالات في التوازن بين المناطق. ويمكن أن تكون النهج الإقليمية فعالة للغاية في توفير الدعم المحدد السياق من أجل مساعدة البلدان على الاستفادة من العمولة.

٨٨ - وتؤدي اللجان الإقليمية دوراً هاماً أيضاً في تشجيع التعلم من الأقران والتعاون معهم، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والروابط الفعلية بين العمليات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية التي تهدف إلى النهوض بالتنمية المستدامة. وتعقد اللجان الإقليمية منتديات إقليمية للتنمية المستدامة تدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك عملية متابعتها واستعراضها، وتقدم مدخلات إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وتوفر دورات اللجان الإقليمية أيضاً مدخلات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى وتدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والتعلم من الأقران في المسائل المتعلقة بها واستعراضها.

التمويل من أجل التنمية والتعاون الإنمائي

٨٩ - تواجه البلدان النامية ثغرات كبيرة في تعبئة وسائل التنفيذ اللازمة لخطة عام ٢٠٣٠. وتضطلع الأمم المتحدة بدور هام في توفير التوجيه المعياري للبلدان فيما يتعلق بتمويل التنمية، بما في ذلك تقديم الدعم لتعبئة التعاون الإنمائي.

٩٠ - وتتناول خطة عمل أديس أبابا وآلياتها المخصصة للمتابعة، منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، المجالات الرئيسية المتعلقة بالعملة. ويضطلع المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية بدور هام في تعزيز حوار رفيع المستوى وشامل للجميع لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن السياسات من أجل تقاسم الخبرات بشأن الإجراءات الملموسة في مجال السياسات، التي تتناول المسائل المتعلقة بالعملة.

٩١ - ويشكل منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي منصة هامة لتصوير أهمية التعاون الإنمائي والشراكات الاستراتيجية دعماً للتنمية. وفي عالم متزايد التعقيد، يتسم تقديم الدعم إلى البلدان النامية بأهميته البالغة لضمان تمكن جميع البلدان من الاستفادة من العملة وعدم ترك أي أحد خلف الركب.

٩٢ - ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً بالغ الأهمية للمالية العامة، لا سيما في أقل البلدان نمواً، التي لديها قدرة محدودة على جمع الموارد العامة على الصعيد المحلي، ويمكن أن تشكل تلك المساعدة أيضاً أداة دعم هامة في مجالات من قبيل تعبئة الموارد المحلية، وتعزيز القدرات الإحصائية، وتعبئة جهود الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية. وهناك أيضاً دور متنام وتكميلي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويجب أن تستعين أطر السياسات بصورة استراتيجية بالقطاع الخاص، بما في ذلك في تطوير ونقل العلم والتكنولوجيا والابتكار، لضمان تمكن جميع البلدان من الاستفادة من العملة. وتنطوي النهج الطويلة الأجل والقائمة على البرامج، بما في ذلك دعم الميزانية والتمويل الجماعي وغيرهما، على إمكانية تقديم دعم أفضل إلى البلدان النامية.

٩٣ - ويؤدي التعاون الإنمائي دوراً حاسماً في دعم البلدان النامية لتسخير الاتجاهات التكنولوجية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً. وتنطوي التغيرات التكنولوجية، لا سيما ميكنة العمل والتشغيل الآلي، على خطر ترك البلدان والشعوب خلف الركب.

تغير المناخ

٩٤ - يحدد تغير المناخ باعتباره تهديداً عالمياً رئيسياً للازدهار. ويشكل الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون عن طريق خفض الانبعاثات الحل الوحيد. وهذا يعني أنه يتعين زيادة استخدام التكنولوجيات المتطورة، التي لا تقتصر على طاقة الرياح والطاقة الشمسية فحسب، بل تشمل أيضاً الابتكارات في مجالي النقل والإنارة.

٩٥ - وتتناول خطة عام ٢٠٣٠ هذه التحديات من خلال الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة، الذي اتفقت الدول الأعضاء فيه على تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية بحلول عام ٢٠٣٠. ويوفر اتفاق باريس بشأن تغير المناخ نقطة مرجعية إضافية في تسريع وتيرة التحول نحو مستقبل مستدام.

٩٦ - وبغية تحويل الاقتصادات، تلزم سياسات وتكنولوجيا تزود بما يكفي من الاستثمارات. وسيحدث ذلك أساساً على الصعيد الوطني. ولكن، بما أن تغير المناخ يشكل تهديداً عالمياً، لا بد من تعزيز تعددية الأطراف وتوجيه الاستثمارات العالمية نحو اقتصاد منخفض الكربون والعمل اللائق.

٩٧ - وتحتاج البلدان النامية إلى المساعدة في مجالات التكيف والتخفيف؛ والحصول على تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ؛ ونقل التكنولوجيا؛ وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وهذا سيكون من تخطي أساليب النمو الكثيفة الكربون لاعتماد مسارات إنمائية أكثر استدامة.

رابعا - الرسائل الرئيسية والتوصيات المتعلقة بالسياسات

٩٨ - تتسم أكبر التحديات التي تهدد رفاه الناس وسلامة الكوكب بأنها عالمية في طبيعتها وتتطلب بالتالي حلولاً عالمية، يتعين أن تُدمج في إطار من المؤسسات العالمية الفعالة والمناسبة.

٩٩ - ويمكن أن تتيح العولمة إمكانية تحقيق النمو الشامل للجميع والحد من الفقر وأن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بالاتجاهات الكبرى الثلاثة للتحويلات في الإنتاج وأسواق العمل، وأوجه التقدم السريع في التكنولوجيا، وتغير المناخ.

١٠٠ - وترتبط التنمية المستدامة والسلام والأمن ارتباطاً لا ينفصم. ومن أجل تعزيز السلام، يتعين أن تكون العولمة منصفة ومستدامة، بحيث تضمن عدم ترك أي أحد خلف الركب. وفي الوقت نفسه، تمثل المجتمعات السلمية شرطاً مسبقاً لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه البشري.

١٠١ - وهناك حاجة إلى نُهج متعددة الأطراف تتسم بالشمول والشفافية والفعالية لإدارة العولمة وما تطرحه من تحديات. ولا بد من الأطر المؤسسية والمعارية العالمية لضمان أن تعود العولمة بالفائدة على جميع البلدان وعدم ترك أي أحد خلف الركب.

١٠٢ - وتضطلع الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية بدور قوي في وضع المعايير و"قواعد اللعبة" لضمان أن تكون العولمة مؤاتية للجميع. وتمثل خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغير المناخ خريطة طريق معيارية للتصدي للعديد من التحديات المرتبطة بالعولمة.

١٠٣ - ونظراً للطابع الفردي الذي يسم تحديات العولمة وسياقها بالنسبة لكل بلد من البلدان، يلزم اتباع نُهج متميزة تستند إلى السياقات الوطنية. وبالإضافة إلى أطر السياسات العالمية والإقليمية، تضطلع السياسات على المستوى القطري التي تستند إلى المؤسسات الوطنية ونظم الإدارة القوية بدور أساسي. ويمكن للأمم المتحدة أن تدعم الدول الأعضاء في وضع نُهج للسياسات خاصة بكل بلد فيما يتعلق بالعولمة.